



المملكة الأردنية الهاشمية  
وزارة الصناعة والتجارة والتموين  
مديرية حماية المستهلك

19/2/2024

Consumer protection Directorate

# المحاور الرئيسية



- 1- وزارة الصناعة و التجارة و التموين (الرؤية و الرسالة )
- 2- مديرية حماية المستهلك (الرؤية/ الرسالة)
- 4- الدور الرقابي للمديرية (قانون حماية المستهلك رقم (7) لسنة 2017/تعليمات حماية المستهلك لسنة 2023).
- 5- تمكين المرأة و حماية المستهلك .

# وزارة الصناعة والتجارة والتموين

# وزارة الصناعة والتجارة والتموين



## الرؤيا الوزارة:

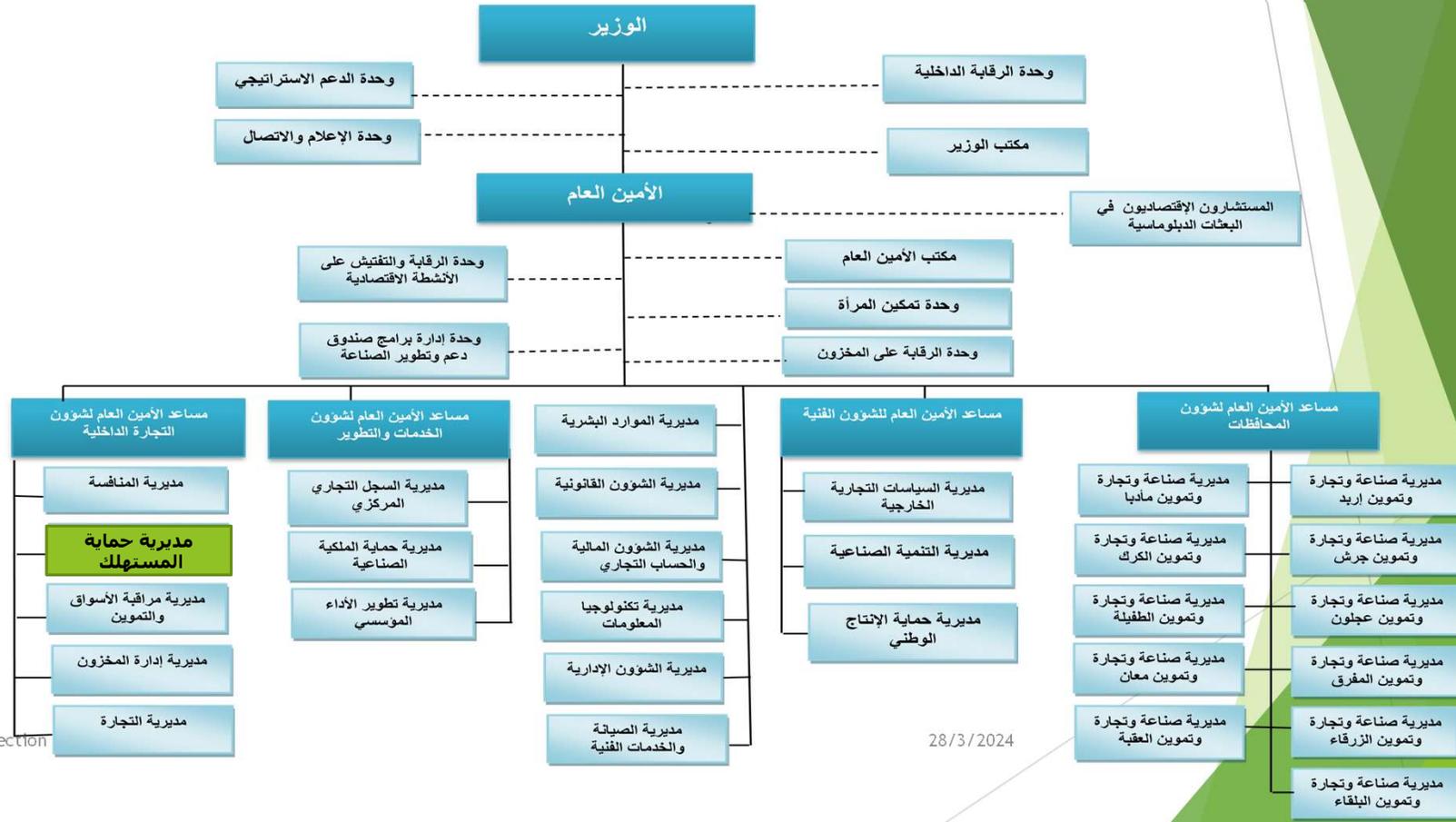
المساهمة في بناء وتعزيز اقتصاد وطني تنافسي وعالمي متنوع بالتشارك مع القطاع الخاص لرفع مستوى معيشة المواطن.

## الرسالة الوزارة:

تعزيز البيئة الاستثمارية وبيئة الاعمال لتكون اكثر تنافسية عن طريق تطوير السياسات والتشريعات الاقتصادية بما يضمن حماية حقوق كل من المستهلكين وقطاع الاعمال.

الرؤيا  
و  
الرسالة

# الهيكل التنظيمي للوزارة



Consumer protection

28/3/2024

# مديرية حماية المستهلك

# مديرية حماية المستهلك



## رؤية المديرية:

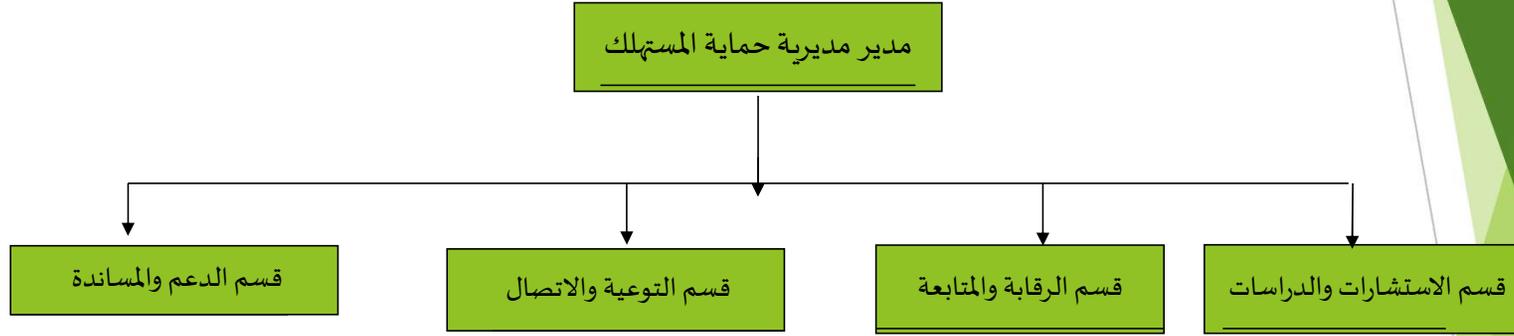
مديرية متميزة تهدف إلى أن تكون الرائدة في تقديم خدمة حكومية للمستهلك الاردني بجودة عالية.

## رسالة المديرية:

رفع وعي وحماية المستهلك ضد الممارسات الضارة باقتصاداته مادياً وصحياً، وضبط ممارسات منشآت الاعمال بتوفير السلع والخدمات بجودة وبما يتوافق والدخل المتاح، والتنبؤ المستقبلي بأوضاع الأسواق وتقديم خدمة فاعلة ومباشرة للمستهلك بشكل يضمن حقوقه دون اضرار بمنشآت الاعمال.

الرؤيا  
و  
الرسالة

## الهيكل التنظيمي مديرية حماية المستهلك



# مهام مديرية حماية المستهلك

# مهام مديرية حماية المستهلك



- تتولى المديرية تنفيذ احكام قانون حماية المستهلك رقم (7) لسنة 2017 والتعليمات والقرارات الصادرة موجبة.
- مراقبة تقييد المزود بأحكام قانون حماية المستهلك رقم (7) لسنة 2017 والتعليمات الصادرة بمقتضاه.
- تلقي الشكاوى من المستهلكين أو أي من الجمعيات عن أي مخالفة لأحكام هذا القانون أو الأنظمة أو التعليمات الصادرة بمقتضى كل منهما ارتكبتها أي مزود والتحقق منها، وتنظيم محاضر ضبط بتلك المخالفة.
- تحرير الاخطارات بحق المزودين المخالفين لأحكام قانون حماية المستهلك والتشريعات النافذة.
- تحرير ضبوطات المخالفات بحق المزودين المخالفين لأحكام قانون حماية المستهلك والتشريعات النافذة وارسالها للمحاكم المختصة.
- ابلاغ الجهات المختصة بأي فعل يرتكبه المزود يشكل مخالفة لأحكام التشريعات النافذة إذا كانت هذه المخالفة ليست من اختصاص المديرية.
- اعداد الدراسات والتقارير المتعلقة بحماية المستهلك و انماط الاستهلاك.
- التوعية والإرشاد لكافة قطاع منشآت الاعمال وقطاعات المستهلكين لنشر المعرفة والحقوق والواجبات المتعلقة بعلاقة القطاعات مع بعضها البعض.
- تعزيز التعاون مع الأجهزة الحكومية والخاصة ومؤسسات المجتمع المدني المحلية والدولية في مجال حماية المستهلك.

مهام  
المديرية

# آليات استقبال ومعالجة الشكاوى

آليات

استقبال

ومعالجة

الشكاوى

1. استلام الشكاوى من خلال الوسائل المعتمدة وهي كالآتي:

- منصة بخدمتكم/ البريد الإلكتروني/ موقع الوزارة الإلكتروني/ صفحة الوزارة على الفيس بوك/

رقم الواتساب «0797527819»// الهاتف الأرضي/ الحضور شخصيا الى المديرية في مبنى الوزارة او في مديريات الصناعة والتجارة والتمويل في المحافظات.

2. تدقيق الشكاوى من قبل المدقق من حيث استيفاء كافة البيانات (اسم المشتكى، العنوان، اسم المشتكى عليه، مضمون الشكاوى، وثائق تدعم الشكاوى "فاتورة، عقد، ...") وتوثيق الشكاوى على سجل الشكاوى المعتمد.

3. المباشرة بالتحقق القانوني والتحقق الفني من قبل الموظف المختص والباحث القانوني.

4. التواصل مع المشتكى عليه والمشتكى ومحاولة الوصول لحل يرضي الطرفين او من خلال جلسات فض النزاع.

5. اذا كانت الشكاوى من اختصاص الوزارة يتم التواصل مع المشتكى عليه والمشتكى ومحاولة الوصول لحل يرضي الطرفين من خلال هذه الاتصالات او من خلال عقد جلسات فض النزاع.

# آليات استقبال ومعالجة الشكاوى

6. في حال عدم تعاون المزود المخالف يتم اخطاره لتصويب الأوضاع باستخدام نموذج الاخطار المعتمد وفقا لأحكام المادة 13/أ من قانون حماية المستهلك .
7. يتم متابعة مدى التزام المشتكى عليه بتنفيذ إجراءات تصويب الأوضاع المتفق عليها بموجب الاخطار خلال المدة الزمنية المتفق عليها.
8. في حال لم يلتزم المشتكى عليه بأجراء تصويب الأوضاع يتم تحرير ضبط مخالفة بحقه وتحويله للمحكمة الجزائية المختصة .
9. اذا كانت الشكوى ليست من اختصاص الوزارة يتم مخاطبة الجهات ذات العلاقة رسمياً بمضمون الشكوى لاتخاذ الإجراءات اللازمة وفقاً للتشريع الناظم لديها.
10. يتم ابلاغ مقدم الشكوى بمضمون نتائج التحقق من الشكوى والإجراءات التي اتخذتها الوزارة بخصوص الشكوى .
11. يتم توثيق كافة الإجراءات ضمن السجلات المعتمدة لدى المديرية (الشكاوى/ الاخطارات/ المخالفات).

آليات  
استقبال  
ومعالجة  
الشكاوى

# قانون حماية المستهلك

## □ التشرييع: قانون حماية المستهلك

### قانون حماية المستهلك رقم (7) لسنة 2017

➤ منشور في عدد الجريدة الرسمية رقم (5455) تاريخ  
2017/4/16.

➤ اصبح ساري المفعول بعد (60) يوم من نشرة بالجريدة الرسمية  
اي بتاريخ 2017/6/16.

**النفاز**

# قانون حماية المستهلك

❖ قانون حماية المستهلك رقم (7) لسنة 2017 اصبح ساري المفعول منذ تاريخ 16/6/2017.

❖ تم اقراره لمعالجة القصور في التنظيم القانوني لحماية المستهلك ضمن التشريعات الاخرى التي تتناول جزئيات محددة مثل قانون المواصفات والمقاييس، وقانون الغذاء والدواء وغيرها من القوانين...  
❖ اهم المواضيع التي تناولها القانون:

- اسناد المهام التنفيذية المتعلقة بحماية المستهلك ومراقبة تطبيق احكام القانون
- بمديرية حماية المستهلك واستحداث آليات معالجة شكاوي المستهلكين بفاعلية.
- تحديد حقوق المستهلك بصورة واضحة وصريحة.
- التزامات المزود بما فيها توفير خدمات ما بعد البيع وقطع الغيار للسلع التي تتطلب طبيعتها ثمن السلع المعيبة الى المستهلك.
- توضيح الحالات التي يعد فيها الإعلان التجاري مضللا للمستهلك.

نبذة عن  
القانون  
والأسباب  
الموجبة  
لإقراره.

# قانون حماية المستهلك

- المستهلك: الشخص الطبيعي أو الاعتباري الذي يحصل على سلعة أو خدمة بمقابل أو دون مقابل اشباعا لحاجاته الشخصية أو لحاجات الآخرين ولا يشمل ذلك من يشتري السلعة أو الخدمة لإعادة بيعها أو تأجيرها.
- السلعة: أي مال منقول يحصل عليه المستهلك من المزود وإن ألحق بمال غير منقول بما في ذلك القوى غير المحرزة كالكهرباء.
- الخدمة: الخدمة التجارية سواء أكانت بمقابل أو بدون مقابل التي يقدمها أي شخص للمستهلك بما في ذلك تأجير الأموال المنقولة.
- المزود: الشخص الطبيعي أو الاعتباري من القطاع العام أو الخاص يمارس باسمه أو لحساب الغير نشاطا يتمثل بتوزيع السلع أو تداولها أو تصنيعها أو تأجيرها أو تقديم الخدمات الى المستهلك بما في ذلك أي شخص يضع اسمه أو علامته التجارية أو أي علامة فارقة أخرى يملكها على السلعة أو الخدمة.
- المعلن: المزود الذي يعلن عن السلعة أو الخدمة أو يروج لها بنفسه أو بوساطة غيره أو باستخدام أي وسيلة من وسائل الدعاية أو الإعلان.

المادة (2)  
اهم  
التعريفات  
الواردة  
بالقانون

# قانون حماية المستهلك



## أ. للمستهلك الحق في:

1. الحصول على سلع أو خدمات تحقق الغرض منها دون إلحاق أي ضرر بمصالحه أو صحته عند الاستعمال العادي أو المتوقع لهذه السلع أو الخدمات.
2. الحصول بصورة واضحة على المعلومات الكاملة والصحيحة عن السلعة أو الخدمة التي يشتريها وشروط البيع لها.
3. الحصول على معلومات كاملة وواضحة قبل إتمام عملية الشراء عن الالتزامات التي تترتب في ذمته للمزود وحقوق المزود في مواجهة المستهلك.
4. اختيار السلعة أو الخدمة التي يرغب في شرائها دون ضغط أو تقييد غير مبرر.
5. الحصول على ما يثبت شراءه للسلعة أو الخدمة والتفاصيل الأساسية الخاصة بعملية الشراء.
6. إقامة الدعاوي عن كل ما من شأنه الإخلال بحقوقه أو الأضرار بها أو تقييدها بما في ذلك اقتضاء التعويض العادل عن الإضرار التي تلحق به جراء ذلك.
7. الحصول على المعلومات الكاملة والصحيحة عن المزود وعنوانه.

ب- يحظر على المزود القيام بأي فعل أو امتناع يؤدي إلى الإخلال بأي حق من حقوق المستهلك.

المادة (3)  
حقوق  
المستهلك

# قانون حماية المستهلك



وزارة الصناعة والتجارة والتموين  
المملكة الأردنية الهاشمية

## • يلتزم المزود بما يلي:

- أ- التأكد من الجودة المعلن عنها للسلع او الخدمات التي يتعامل بها وصلاحياتها للاستعمال أو الاستهلاك وفقا لما أعدت له.
- ب- التأكد من مطابقة السلع أو الخدمات التي يتعامل بها للخصائص المعلن عنها وتحقيق تلك السلع أو الخدمات للنتائج المصرح بها للمستهلك.
- ج- تسليم السلعة للمستهلك أو تقديم الخدمة له خلال المدة المتفق عليها أو خلال المدة المعتادة لذلك دون تأخير.
- د- تقديم منتجات لا تنتهك حقوق الملكية الفكرية
- هـ- احترام القيم الدينية والعادات والتقاليد وكرامة المستهلك.

## المادة (4) التزامات المزود

# قانون حماية المستهلك



## • المادة (5) من القانون:

أ. على المزود تأمين خدمات ما بعد البيع وبصورة خاصة خدمات الصيانة وقطع الغيار اللازمة للسلع أو الخدمات التي تتطلب طبيعتها ذلك أو التحقق من أنه تم تأمينها سواء كان ذلك مقابل بدل يدفعه المستهلك أو دون مقابل.

ب: تحدد مدة التزام المزود بتأمين خدمات ما بعد البيع أو قطع الغيار لكل سلعة أو خدمة بموجب تعليمات يصدرها الوزير لهذه الغاية ما لم يتفق على خلاف ذلك ويكون الالتزام لمدة تناسب وطبيعة السلعة أو الخدمة.

خدمات  
ما بعد  
البيع

# قانون حماية المستهلك



## أ. تعتبر السلعة او الخدمة معيبة في أي من الحالات التالية:

1. عدم تو افر متطلبات السلامة فيها لغايات الاستعمال العادي او المتوقع لها.
2. عدم مطابقتها للقواعد الفنية الإلزامية المطبقة.
3. عدم مطابقتها للخصائص المعلن عنها او عدم تحقيقها للنتائج المصرح بها للمستهلك.
4. عدم تحقق مستويات الأداء او الجودة المصرح بها في السلعة او الخدمة او وجود خلل او نقص فيها او عدم صلاحيتها للاستعمال وفقا لما اعدت له للمدة التي تتناسب وطبيعتها

المادة (6)  
السلعة او  
الخدمة  
المعيبة

# قانون حماية المستهلك



## ب. يعتبر اخلالا بالالتزامات التعاقدية أي من الحالات التالية:

1. عدم تسليم السلعة او تقديم الخدمة الى المستهلك خلال المدة المتفق عليها او خلال المدة المتعارف عليها.
2. عدم صحة المعلومات التي تم تزويد المستهلك بها عن السلعة او الخدمة او إخفاء المزود عن المستهلك أي معلومة جوهرية عنها.
3. عدم صحة المعلومات التي تم تزويد المستهلك بها قبل إتمام عملية الشراء بخصوص الالتزامات التي تترتب في ذمته للمزود او حقوق المزود في مواجهته او إخفاء المزود عن المستهلك أي معلومة جوهرية متعلقة بذلك.
4. عدم توافر خدمات ما بعد البيع او قطع الخيار اللازمة للسلع او الخدمات التي تتطلب طبيعتها ذلك في السوق المحلي ما لم يكن هناك اتفاق بين المزود والمستهلك على خلاف ذلك.

المادة (6)  
السلعة او  
الخدمة  
المعيبة

# قانون حماية المستهلك



وزارة الصناعة والتجارة والتموين  
المملكة العربية السعودية

## المادة (7) التزامات المزود تجاه السلعة او الخدمة المعيبة

- أ. 1.** يلتزم المزود في حال كانت السلعة معيبة بإرجاعها ورد ثمنها بناء على طلب المستهلك او أي شخص آخر انتقلت اليه ملكية السلعة.
- 2.** إذا لم يتمكن المزود من ارجاع السلعة لظهور العيب بعد استهلاك المستهلك لها يلتزم المزود بان يدفع للمستهلك مبلغا يعادل قيمة الضرر.
- ب. 1.** يلتزم المزود في حال كانت الخدمة معيبة بإعادة ثمنها بناء على طلب المستهلك وذلك إذا لم يتلق المستهلك تلك الخدمة أو كان بالإمكان رجوع المزود عن تقديم الخدمة.
- 2.** إذا ظهر العيب في الخدمة بعد تلقي المستهلك لها بصورة كاملة يلتزم المزود بان يدفع للمستهلك مبلغا يعادل قيمة الضرر.
- ج.** على الرغم مما ورد في الفقرتين (أ) و (ب) من هذه المادة، للمزود وبموافقة المستهلك الخطية أن يصوب الخلل الذي أدى الى عيب في السلعة أو الخدمة.

# قانون حماية المستهلك



## • الإعلان المضلل

• أ. يحظر نشر أي إعلان يضلل المستهلك أو يوقعه في الخطأ بخصوص السلعة أو الخدمة، ويعتبر الإعلان مضللاً إذا

اشتمل على بيانات أو معلومات خاطئة أو غير صحيحة أو غير كاملة تتعلق بما يلي:

1. طبيعة السلعة أو جودتها أو تركيبها أو صفاتها الجوهرية أو العناصر التي تتكون منها وكميتها.
2. مصدر السلعة أو وزنها أو حجمها أو طريقة صنعها أو تاريخ انتهاء صلاحيتها أو شروط استعمالها أو محاذير هذا الاستعمال.
3. نوع الخدمة أو المكان المتفق عليه لتقديمها أو محاذير تلقيها أو صفاتها الجوهرية.
4. شروط التعاقد ومقدار الثمن الإجمالي وطريقة تسديده.
5. التزامات المعلن.
6. هوية مزود الخدمة ومؤهلاته إذا كانت محل اعتبار عند التعاقد.

• ب. يحظر نشر أي إعلان لسلعة أو خدمة ضارة بصحة المستهلك أو سلامته أو مجهولة المصدر.

المادة (8)  
الإعلانات  
المضللة

# قانون حماية المستهلك



وزارة الصناعة والتجارة والتموين  
المملكة العربية السعودية

## المادة (13)

## الاحطارات

## والمخالفات

**أ.** للمديرية إخطار المزود في حال تثبتها من ارتكابه مخالفة لأحكام هذا القانون أو التشريعات النافذة أو الأنظمة الصادرة بمقتضاها على أن تحدد في الاخطار الإجراءات الواجب عليه تنفيذها لتصويب المخالفة والمدة المحددة لذلك.

**ب.** تنظم المديرية محضر ضبط بالمخالفة المرتكبة خلافا لأحكام هذا القانون أو التشريعات النافذة أو الأنظمة الصادرة بمقتضاها وتحيلها الى المحكمة المختصة في أي من الحالات التالية:

1. إذا ارتأت المديرية عدم اخطار المخالف بتصويب المخالفة لجسامتها او تكرارها.

2. إذا امتنع المخالف الذي تم اخطاره وفقا لأحكام الفقرة (أ) من هذه المادة عن تصويب المخالفة او جزء منها خلال المدة المحددة له في الاخطار.

**ج.** 1. تسقط المسؤولية الجزائية عن المزود إذا قام بإزالة المخالفة و صوب أوضاعه وفقا لما تحدده المديرية في الاخطار المنصوص عليه في الفقرة (أ) من هذه المادة قبل إحالة المخالفة الى المحكمة المختصة وفي هذه الحالة توقف ملاحقة المزود عن تلك المخالفة ما لم تشكل جرما معاقبا عليه بموجب أي تشريع آخر.

2. تنزل العقوبة الى النصف عن المزود الذي يقوم بإزالة المخالفة وتصويب أوضاعه بعد إحالة المخالفة الى المحكمة وقبل صدور حكم فيها.

# قانون حماية المستهلك



**أ.** ما لم يرد نص على عقوبة أشد في أي تشريع آخر نافذ، يعاقب كل من يخالف أي حكم من أحكام هذا القانون أو الأنظمة الصادرة بمقتضاه بغرامة لا تقل عن (250) مائتين وخمسين ديناراً ولا تزيد على (10000) عشرة آلاف ديناراً أو بالحبس مدة لا تزيد على ستة أشهر أو بكلتا هاتين العقوبات.

**ب.** في حال تكرار المخالفة للمحكمة منع المزود من ممارسة النشاط موضوع المخالفة بشكل دائم أو مؤقت.

المادة (25)  
العقوبات

# تعليمات حماية المستهلك

## • المادة (3) من التعليمات :

1. لغايات تحديد مدة التزام المزود بخدمات ما بعد البيع او قطع الغيار يتم تصنيف السلع حسب مدة الانتفاع منها وذلك على النحو التالي:
  - السلع الاستهلاكية وهي السلع التي ينتفع بها المستهلك لمدة أقصاها سنة.
  - السلع المعمرة: هي السلع التي ينتفع بها المستهلك لمدة تزيد عن سنة.
1. على المزود تقديم خدمات ما بعد البيع وقطع الغيار والصيانة للسلع الاستهلاكية لفترة لا تتجاوز سنة و/او لفترة متفق عليها بين المزود والمستهلك.
2. على المزود الالتزام بتقديم خدمات ما بعد البيع بما في ذلك توفير قطع الغيار والصيانة للسلع المعمرة لفترة لا تقل عن خمس سنوات و/او لفترة تتناسب وطبيعة السلعة.
3. تكون مدة الالتزام بخدمات ما بعد البيع او قطع الغيار لكل خدمة هي خلال فترة زمنية محددة تتناسب مع طبيعة تلك الخدمة و/او حسب ما تم الاتفاق عليه بين المستهلك والمزود.

خدمات  
ما بعد  
البيع

# تمكين المرأة وحماية المستهلك

## تمكين المرأة وحماية المستهلك

بتاريخ 2022/12/4 تم إطلاق استراتيجية تمكين المرأة في رؤية التّحديث الاقتصادي. وتأتي هذه الاستراتيجية، التي أعدتها اللجنة الوزارية لتمكين المرأة بالشراكة مع المؤسسات والجهات ذات العلاقة، لتعكس التزام الأردن بالمساواة والإنصاف واحترام حقوق الإنسان والمشاركة النشطة في القضاء على جميع أشكال التمييز القائم على النوع الاجتماعي.

وتهدف الاستراتيجية إلى تعزيز مشاركة المرأة في سوق العمل وزيادة مشاركتها في صنع القرار الاقتصادي وتعميم مراعاة قضايا النوع الاجتماعي في عمل القطاع العام والقطاع الخاص. رؤية التحديث تنظر للمرأة كشريكة في الرؤية وشريكة في الإنجاز، ومن حق المرأة الأردنية أن تفتخر بما تحقّق لها"، مشيرة إلى أنّ المسار السياسي تُوج بتعديل الدستور وإضافة البند (6) في المادة (6)، المتعلقة بتمكين المرأة كما تمّ أخذ المرأة بعين الاعتبار والاعتبار في الإصلاحات الجذريّة في قوانين الانتخاب والأحزاب السياسيّة، ونظام ممارسة الأنشطة الحزبيّة الطلابيّة في مؤسسات التعليم العالي، وعلى الطريق نظام المساهمة المالية للأحزاب السياسيّة.

# تمكين المرأة وحماية المستهلك

Economic gains



Economic growth



Power to make decisions



Glass ceiling



تسهيل بيئة الأعمال والمساهمة في وضع  
التشريعات والقرارات والسياسات الداعمة  
لصاحبات الأعمال بهدف تخفيف القيود والتحديات  
تطلعًا لزيادة مساهمة المرأة في الاقتصاد الوطني

المساهمة في تحقيق ركائز رؤية  
التحديث الاقتصادي  
□ خلق فرص اقتصادية للأردنيين  
مضاعفة مشاركة المرأة الاقتصادية على الأقل

اهتمام الوزارة بإنشاء وحدة متخصصة بالتمكين الاقتصادي للمرأة وتعزيز قدراتها

# خلال العام 2023 تم استحداث وحدة متخصصة بتمكين المرأة ضمن الهيكل التنظيمي لوزارة الصناعة والتجارة والتموين انطلاقاً من:

1. تلبية متطلبات القطاع الخاص لتسهيل بيئة الأعمال ووضع تشريعات داعمة لصاحبات الأعمال وتطوير نوعية التشريعات والقرارات والسياسات الخاصة بالوزارة بهدف التخفيف من القيود والتحديات التي تواجهها المرأة الأردنية في اعمالها الاقتصادية، تطلعاً لزيادة مساهمة المرأة في الاقتصاد الوطني.
2. المساهمة في تنفيذ التوصيات المنبثقة عن رؤية التحديث الاقتصادي والتي تهدف إلى رفع نسبة مشاركة المرأة في الحياة الاقتصادية، نظراً للدور الأساسي الذي تلعبه الوزارة في تعزيز ودعم تنافسية القطاعات الصناعية والتجارية والخدمية وتعزيز بيئة الاعمال بالإضافة إلى دورها في تمكين الاقتصاد الوطني من استيعاب التدفق السنوي المتنامي للأيدي العاملة الأردنية.
3. المساهمة في تنفيذ سياسة إدماج النوع الاجتماعي في القطاع العام 2020 وتوثيق ما تقوم به الوزارة داخلياً من تطوير كفاءات الموظفين/ات لديها ورعاية مساراتهم الوظيفية وإيجاد البيئة التمكينية الداعمة لهم والمراعية في ذات الوقت لمتطلبات مسؤولياتهم الأسرية، حيث تم عمل تقييم لواقع حال الوزارة خلال العام 2022 باستخدام منهجيات معتمدة لتدقيق النوع الاجتماعي ووضع خطط عمل تصحيحية تؤدي لتحقيق إجراءات سياسة الحكومة لإدماج النوع الاجتماعي بالشراكة مع اللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة مع مراعاة أهداف التنمية المستدامة والاستراتيجية الوطنية للمرأة 2020-2025 وتعميم مراعاة ذلك.



تطبيق المعايير الدولية  
فيما يتعلق بتعميم إدماج  
النوع الاجتماعي في الوزارة.

تطوير وفضل المشاريع وتصميم  
الشركات المتناهية الصغر والصغيرة  
والمتوسطة (SMEs) والأعمال المنزلية  
المملوكة أو التي تدار من قبل النساء.



زيادة نسبة المشاركة الاقتصادية  
للمرأة الأردنية في كافة القطاعات  
الاقتصادية الأمر الذي سينعكس  
بدوره على الاقتصاد الوطني وبالتالي  
على رفع مستوى معيشة الأسرة  
وربطها مع رؤية التحديث الاقتصادي.



انشاء منصة أو بوابة الكترونية تهدف الى

وحدة التمكين الاقتصادي  
للمرأة



بناء الشراكات مع المعنيين بشؤون المرأة

## تمكين المرأة وحماية المستهلك

1- تقوم مديرية حماية المستهلك بخلق بيئة فاعلة لتمكين المرأة حيث تخص نوعية الشكاوي التي تتطلب طبيعتها وجود عنصر نسائي سواء في مرحلة تقديم الشكوى والاستماع الى المشتكية ، او في مرحلة الزيارات الميدانية والتعامل مع المزودين كالشكاوى الواردة على صالونات التجميل والمحلات التجارية الخاصة بالمرأة.

2- يشغل العنصر النسائي امعظم لوظائف الإشرافية في مديرية حماية المستهلك.



وزارة الصناعة والتجارة والتموين  
المملكة الأردنية الهاشمية

شكراً لحسن  
الاستماع...